



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

تأثير سياسات الاستثمار في المحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري في ظل حوكمة الشركات

بحث مقدم من الطالبان:

- أحمد عايد جمل عويد
- أسامة يوسف علي خيون

الى مجلس جامعة بابل وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في كلية الإدارة والاقتصاد - قسم المحاسبة.

بإشراف:

الأستاذ الدكتور

محمد الطائي

2024م

1445 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا
يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ)

(الزمر: 9)

صدق الله العلي العظيم

إلى من شجعني على المثابرة طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي

(والدي العزيز)

إلى من بها أعلو، وعليها أرتكز، إلى القلب المعطاء

(والدي الحبيبة)

إلى من بذلوا جهدًا في مساعدتي وكانوا خير سندٍ

(إخواني وأخواتي)

إلى أسرتي إلى أصدقائي وزملائي

إلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية

إلى كل هؤلاء: أهدي هذا العمل، الذي أسأل الله تعالى أن يتقبله خالصًا

الباحثان:

أحمد عايد جمل عويد

أسامة يوسف علي خيون

الشكر والتقدير:

يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز بسم الله الرحمن الرحيم:

وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ

صدق الله العظيم [البقرة:237].

ويقول النبي صلى الله عليه واله وسلم:

ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه

(صدق رسول الله) [أخرجه النسائي، وصححه الألباني]

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخراً.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على هذا البحث فضيلة الأستاذ الدكتور (محمد الطائي)

الذي لم يدخر جهداً في مساعدتي فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية.

الباحثان:

أحمد عايد جمل عويد

أسامة يوسف علي خيون

المحتويات:

رقم الصفحة	الموضوع	ت
	عنوان البحث: (تأثير سياسات الاستثمار في المحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري في ظل حوكمة الشركات)	1
أ	الآية الكريمة	2
ب	الاهداء	3
ت	الشكر والتقدير	4
ث	المحتويات	5
ج	المستخلص	6
2-1	المقدمة	7
5-3	الفصل الأول: منهجية البحث مشكلة البحث - أهمية البحث - هدف البحث - فرضيات البحث - حدود البحث	8
25-6	الفصل الثاني: الجانب النظري المبحث الأول: مفهوم وسمات سياسات الاستثمار وطرق قياسها المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري المبحث الثاني: مفهوم واليات حوكمة الشركات المطلب الأول: مفهوم واليات حوكمة الشركات المطلب الثاني: دور حوكمة الشركات في تعزيز السياسات والممارسات المحاسبية المبحث الثالث: العلاقة بين سياسات الاستثمار بالمحاسبة عن تكاليف رأس المال المطلب الأول: علاقة تكاليف رأس المال البشري بسياسات الاستثمار المطلب الثاني: علاقة سياسات الاستثمار بحوكمة الشركات	9
32-26	الفصل الثالث: الجانب التطبيقي وصف عينة الدراسة والتحليل الوصفي	10
34-33	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات المبحث الأول: الاستنتاجات المبحث الثاني: التوصيات	11
39-35	قائمة المصادر والمراجع	12

المستخلص:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على تأثير حوكمة الشركات على الهيكل المالي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية من خلال دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المتعلقة بكل من هيكل الملكية، ومجلس الإدارة على نسب الاقتراض المختلفة. حيث قام الباحث باستخدام أسلوب الانحدار التدريجي في نموذجي نسبة الاقتراض الإجمالي، ونسبة الاقتراض قصير الأجل، بينما قام باستخدام نموذج الانحدار الخطي المعمم في نموذج نسبة الاقتراض طويل الأجل وتوصل إلى أن نسبة الاقتراض الإجمالي تتأثر طردياً بدرجة تركيز الملكية، بينما تتأثر عكسياً بنسبة الملكية المؤسسية، أما نسبة الاقتراض قصير الأجل فتتأثر طردياً بدرجة تركيز الملكية، بينما تتأثر عكسياً بحجم مجلس الإدارة، في حين تتأثر نسبة الاقتراض طويل الأجل عكسياً بنسبة الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة. وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية الواردة في الدراسة، أشارت النتائج إلى أن نسبة الاقتراض الإجمالي تتأثر طردياً بكل من حجم الشركة، والتقلب في الدخل، وعمر الشركة، بينما تتأثر عكسياً بكل من الربحية، والأصول الثابتة، أما نسبة الاقتراض قصير الأجل فتتأثر طردياً بكل من حجم الشركة، وعمر الشركة، بينما تتأثر عكسياً بكل من الربحية، والأصول الثابتة، وأخيراً تتأثر نسبة الاقتراض طويل الأجل طردياً بالتقلب في الدخل، بينما تتأثر عكسياً بالربحية.

المقدمة:

بما أن البيئة الاقتصادية تحولت من الصناعة القائمة في التركيز على الموجودات المادية إلى البيئة المعلوماتية التي تعتمد على التكنولوجيا والابتكار والتقنيات الحديثة، لذا ازداد التركيز على الخبرة والمواهب والإبداع والمهارات والذكاء لدى الأفراد إي ما يسمى "رأس المال البشري" فالوحدات القائمة على المعرفة أو المهارة تعد أكثر ثراءً من تلك القائمة على الموارد المادية، على اعتبار أن الموارد البشرية هي القوة الخلاقة والمبتكرة التي تسعى لتحقيق جودة عالية، لذلك فإن تكلفة رأس المال البشري تتأثر وكذلك تؤثر في سياسة الاستثمار المتبناة من قبل إدارة الوحدة.

فسياسة الاستثمار تمثل مجموعة من القواعد والقوانين والمبادئ التي تنظم العملية الاستثمارية من حيث أولويات الاستثمار وكيفية اختيار البدائل الاستثمارية وهي منهجية تتبعها الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهدافها، وأن كفاءتها تتركز في مدى قدرتها على تحقيق أهداف الوحدة بأقل درجة من المخاطر والتكاليف خلال فترة زمنية معينة، وقد تتضمن ثلاث أنواع وهي: سياسة الاستثمار المتحفظة التي تكون فيها الإدارة المالية أكثر تحفظاً اتجاه حجم الاستثمار في الموجودات الثابتة، بينما توجه استثماراتها بمبالغ كبيرة إلى الموجودات المتداولة، وسياسة الاستثمار المعتدلة التي تشير إلى الاعتدال في مؤشر الموجودات المتداولة التي تحتفظ فيها الوحدة وأن اتباع هذه السياسة يجعل المخاطر والربحية في مستوى معين وعادة ما يقوم بها المستثمرون المحايدون وسياسة الاستثمار المجازفة التي تشير إلى الاحتفاظ بالموجودات المتداولة بنسبة منخفضة ويفضل هذه السياسة المستثمرون المحبون للمخاطر.

إذ تمثل حوكمة الشركات أداة تتعامل مع الطرائق التي يضمن بها الممولين للوحدات الاقتصادية الحصول على عائد استثماراتهم "إي" بمعنى أنها نظام للإدارة يشمل الاجراءات والسياسات المتخذة بواسطة ممثلي أصحاب المصالح في الوحدة لتوفير نظام يحد من المخاطر ويضع الرقابة عليها، فضلاً عن تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين وأصحاب المصالح". تأسيساً على ذلك يمكن القول إن حوكمة الشركات هي أحد العناصر الأساسية التي تسعى إلى تعزيز ثقة المستثمرين بالوحدة الاقتصادية، وإن تطبيق آليات الحوكمة الجيدة التي تتمثل في مجلس الإدارة وازدواجية المنصب ونسبة هيكل الملكية وما إلى ذلك تعد من أهم أسباب نجاح الوحدات، إذ أن درجة مراعاة الوحدة لآليات الحوكمة هي أحد العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار المتخذة من قبل إدارتها، وذلك من خلال اقناع المستثمرين بمستوى المساهمة أو التمويل لاسيما أن عملية الاستثمار في جميع حالاتها تتسم بقدر معين من المخاطر، فضلاً عن ذلك فإن للحوكمة دور بارز في خلق بيئة منظمة تسهل من الوصول

إلى المعلومات المحاسبية عن كل ما يخص تكاليف رأس المال البشري بسرعة وشفافية. وبناءً على ما سبق فإن الباحثة تسعى إلى تحليل العلاقة بين سياسة الاستثمار من حيث أنواعها المختلفة مع تكلفة رأس المال البشري والمحاسبة عن تلك التكلفة في ظل آليات الحوكمة المختلفة.

وقد قسمت بحثي إلى أربع فصول تضمن الفصل الأول: منهجية البحث وفيه مشكلة البحث - أهمية البحث - هدف البحث - فرضيات البحث - حدود البحث، وكان الفصل الثاني الجانب النظري وفيه قسم الفصل إلى أربع مباحث تناول المبحث الأول مفهوم وسمات سياسات الاستثمار وطرق قياسها وفيه مطلبين المطلب الأول مفهوم وأهمية الاستثمار وخص المطلب الثاني مفهوم المحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري وفي المبحث الثاني مفهوم واليات حوكمة الشركات وقد قسم المبحث إلى مطلبين في المطلب الأول مفهوم واليات حوكمة الشركات والمطلب الثاني دور حوكمة الشركات في تعزيز السياسات والممارسات المحاسبية والمبحث الثالث العلاقة بين سياسات الاستثمار بالمحاسبة عن تكاليف رأس المال وفيه المطلب الأول علاقة تكاليف رأس المال البشري بسياسات الاستثمار والمطلب الثاني علاقة سياسات الاستثمار بحوكمة الشركات أما الفصل الثالث: الجانب التطبيقي (وصف عينة الدراسة والتحليل الوصفي) وفي الفصل الرابع هناك اهم الاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول:

منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة البحث

يمثل ضعف الاهتمام بالمعلومات الخاصة بالموارد البشرية معوقاً ومحدداً يقف امام فاعلية القياس الدقيق لتكاليف رأس المال البشري محاسبياً، مما يؤدي إلى عجز القوائم المالية التقليدية عن توصيل المعلومات المحاسبية الملائمة للمستفيدين في ما يخص تكاليف رأس المال البشري، فمفهوم تكلفة رأس المال البشري يعد من المفاهيم الحديثة المثيرة للاهتمام وذلك لإدراك الوحدات لأهمية الاستثمار فيها، لما يملكه العنصر البشري من أهمية كأحد الموجودات غير الملموسة في الوحدة الاقتصادية، وكأساس لتمييز واستمرار تلك الوحدات في بيئة الاعمال، كما أنه يتأثر ويؤثر بالسياسات الاستثمارية المعتمدة في الوحدات، لذا فإن فهم العلاقة المتكاملة بينهما في ظل تباين مستويات قوة حوكمة الشركات يعد جوهر الفجوة البحثية التي تحاول الدراسة الحالية معالجتها ودرمها، عليه تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية بالتساؤلات الآتية:

1. هل هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسة الاستثمار وتكاليف رأس المال البشري؟
2. هل هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات اجمالاً وبكافة آلياتها وسياسة الاستثمار؟
3. هل هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات اجمالاً وبكافة آلياتها وتكاليف رأس المال البشري اجمالاً؟
4. هل تتباين علاقة سياسة الاستثمار مع تكاليف رأس المال البشري في ظل حوكمة الشركات؟
5. هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لسياسة الاستثمار في تكاليف رأس المال البشري؟

ثانياً: أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع محاسبة تكاليف رأس المال البشري نظراً لندرة الدراسات فيها كما تنبع أهمية الدراسة من وضع أسس العلاقة بين محاسبة تكاليف رأس المال البشري مع سياسة الاستثمار في ظل تباين حوكمة الشركات.

ثالثاً: هدف البحث

تهدف الدراسة إلى بيان العلاقة بين سياسة الاستثمار ومحاسبة تكاليف رأس المال البشري في المصارف العراقية ومدى تباين هذه العلاقة في ظل آليات حوكمة الشركات، وينتج عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

1. بيان مفهوم المحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري والبنود الأساسية لها وطرق قياسها.
2. بيان مفهوم سياسات الاستثمار وانواعها ومحدداتها وعلاقتها بحوكمة الشركات.
3. بيان علاقة وتأثير سياسة الاستثمار على محاسبة تكاليف رأس المال البشري، ومدى تباين هذا التأثير في ظل حوكمة الشركات.

رابعاً: فرضيات البحث

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية، وهذه الفرضية هي: هناك تأثير لسياسات الاستثمار على المحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري وذلك في القطاع المصرفي العراقي، كما أن هناك اختلاف لهذا التأثير في ظل حوكمة الشركات، وتتفرع الفرضية الرئيسية إلى عدد من الفرضيات هي:

- (1) الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسة الاستثمار وتكاليف رأس المال البشري.
- (2) الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات (اجمالياً وبكافة آلياتها وسياسة الاستثمار).
- (3) الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات اجمالاً وبكافة آلياتها وتكاليف رأس المال البشري اجمالاً.

خامساً: أسلوب البحث

اعتمدت الدراسة على منهجين أساسيين من مناهج البحث العلمي هما المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وذلك لتأصيل مفاهيمها وموضوعاتها ، وقد تم الاعتماد على الأدبيات والنشرات العلمية ذات الصلة بها من كتب ورسائل جامعية ودوريات علمية ومقالات وأبحاث من المواقع الإلكترونية عربية وأجنبية، بغرض تحليلها وبناء جانبها النظري لغرض استنباط العلاقة بين متغيرات الدراسة، ليتم اختبار تلك العلاقات ضمن الجانب العملي بعد استقراء واقع التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة وتحليل محتواها بما يساهم في جمع البيانات اللازمة لقياس المتغيرات وإجراء ذلك الاختبار.

سادساً: حدود الدراسة

تقتصر حدود الدراسة على تناول سياسات الاستثمار وتأثير هذه السياسات في المحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري من خلال أربع قنوات مهمة وهي: تنوع الاستثمارات، نفقات البحث والتطوير، نفقات الاعلان، نفقات الاستحواذ، مثلت أساس العناصر الثلاثة عشر والفئات الثلاث لتكلفة رأس المال البشري، وذلك في ظل آليات حوكمة الشركات، وعلى هذا الأساس سوف تنحصر الدراسة على بيان هذا الدور ونتائجه في عينة من المصارف العراقية، كما تتمثل الحدود الزمانية للدراسة بالمدة من ٢٠١٠ ولغاية ٢٠٢٠.

الفصل الثاني: الجانب النظري:

المبحث الأول: مفهوم وسمات سياسات الاستثمار وطرق قياسها

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار

نظراً لأن مفهوم الاستثمار يحتل مكانة بالغة الأهمية في الاقتصادات بغض النظر عن طبيعة الدولة ونظامها السائد سواء أكانت نامية أم متقدمة، إذ يمكن اعتباره حجر الأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لأنه الدافع الأساس للنمو من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير مواد أولية إضافية، وعليه سيتم في هذا المطلب إعطاء نظرة عامة عن مفهوم الاستثمار وأنواعها وأهدافها وأهميتها.

أولاً: مفهوم الاستثمار

تقوم الوحدات الاقتصادية بالاستثمارات وفق العديد من الأشكال مثل شراء المعدات والمخزون والاستثمار في الموجودات المادية وغيرها ويعد الاستثمار بمثابة تشغيل للموارد المالية لتحقيق عوائد مستقبلية، لذا فإنه يعد من العوامل الرئيسية والمؤثرة في تحفيز النمو والتنمية الاقتصادية، وله دور فعال في تحقيق التقدم الذي تطمح إليه المجتمعات، وأياً كان الاستثمار في المجالات الإنتاجية أو المالية أو الخدمية فإنه الوسيلة لتحقيق الأهداف، فالعالم يعيش الآن عصر التحول الكبير في الاقتصاد والاجتماع، إذ بات تأثير التقدم التكنولوجي واضحاً، وعليه تغيرت الكثير من المفاهيم والنظريات والوسائل الاقتصادية وتغيرت بني الاقتصاد وهياكله وبدت الظاهرة المالية بأسواقها ومؤسساتها وعملياتها وأدواتها تحتل الأولوية في التنمية الاقتصادية (البريفكاني، ٢٠١٣ : ١).

وهناك العديد من التعاريف التي تضمنتها كتابات الباحثين و(سلطان وعكار، ٢٠٢١) عن الاستثمار، فيعرفه بأنه ضمان لنمو ورفاهية وقيمة الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل، إذ أنه يزيد نطاق السلع المتاحة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، كما أشار (سلطان وعكار، ٢٠٢١ : ٢٥١) إلى أنه تخصيص وتشغيل قدر من الأموال المتاحة للوحدة الاقتصادية بغرض تحقيق فوائد مستقبلاً في مقدمتها العوائد المالية التي يتم الاحتفاظ بقسم منها واستخدام القسم الآخر.

في حين يعرفه (مصطفى ٢٠١٨ : ٤١٥) على أنه عملية توظيف للأموال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة للوحدة، أو هو ضخ واستخدام الأموال بغرض إنشاء أو توسيع أو تطوير مشروع استثماري لتحقيق الأرباح فالمستثمر في قانون الاستثمار "هو كل شخص طبيعي أو اعتباري" أياً كانت جنسية النظام القانوني الخاضع له.

أما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فيعرف الاستثمار " بأنه موجود تحتفظ به الوحدة الاقتصادية لغرض زيادة ثروتها عن طريق التوزيعات مثل الفائدة، الإتاوات، أرباح الأسهم والإيجارات أو لغرض ارتفاع قيمته الرأسمالية، أو لمنافع أخرى مثل تلك التي يتم الحصول عليها من خلال العلاقات التجارية" (هيبة، ٢٠١٧ : ٣). ويشير (Thapa, 2010 :19) إلى إن الاستثمار هو التزام الأموال بواحد أو أكثر من الموجودات التي سيتم الاحتفاظ بها خلال مدة زمنية ما في المستقبل، ويتعلق الاستثمار بإدارة ثروة المستثمرين، وهي جزء من الدخل الحالي والقيمة الحالية للدخل المستقبلي. مما سبق تستنتج الباحثة أن الاستثمار هو ارتباط مالي تطمح الوحدة الاقتصادية من خلاله إلى تحقيق مكاسب من المتوقع الحصول عليها في المستقبل على المدى الطويل.

ثانياً: أهمية وأهداف الاستثمار

نظراً لأهمية الاستثمار بالنسبة للفرد والوحدة الاقتصادية وحتى على المستوى المحلي من خلال ما يتم تحقيقه من تنمية في مختلف القطاعات، لذا كان هناك تركيز كبير على وضع السياسات المناسبة لهذا الاستثمار، إذ تختلف الأهداف العامة التي تسعى إليها الوحدات في عمليات الاستثمار وفقاً للظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالمجتمع، ووفقاً لدرجة المخاطرة التي يمكن أن تتحملها الوحدة، لذا فإن أهمية وأهداف الاستثمار يمكن أن تتمثل فيما يلي:

أ-أهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية اقتصادية كبيرة على مستوى الوحدة الاقتصادية والمجتمع فهو يعمل على زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة للأفراد مع توفير فرص العمل وانخفاض نسبة البطالة (المحمدي والحياي، ٢٠٢٢ : ١٠٤)، وتنبع أهمية الاستثمار من مساعدته للوحدة الاقتصادية في حماية ثروتها من انواع المخاطر المختلفة سواء كانت منتظمة أو غير منتظمة، ويساعد أيضاً في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الارباح المحتجرة المتحققة منه (احمد والعامري، ٢٠١٨ : ١٥٨).

ب - أهداف الاستثمار

يعد الهدف الرئيس للاستثمار هو تحقيق العائد أو تعظيم الثروة، لكن هذا لا يمنع من وجود أهداف أخرى للاستثمار، قد تختلف حسب امكانات الوحدة الاقتصادية والمناخ الاستثماري المحيط بها، ومن هذه الأهداف ما يلي:

(1) الحفاظ على الموجودات المادية والمالية التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة، وبما يجنب هذه الموجودات التأثيرات السلبية لهذه المخاطر التي قد تواجهها في بيئة الاعمال (التميمي والنوري، ٢٠١٧: ٥٦١).

(2) تحقيق عائد مستقر، إي أن يكون للاستثمار تدفقات منتظمة تساعد الوحدة على الاستمرار لأن الربح هو ما يدفع المستثمر للتخلي عن امواله (محمد (٢٠١٤) ٦١)، والعمل باستمرار على زيادة العائد المتحقق من الاستثمار وتنميته (حسن واخرون ٢٠٢١: ٢٧١)

(3) استمرار تدفق الدخل وزيادته بوتيرة متصاعدة، ويمثل هذا الهدف اهم طموحات المستثمر للخروج من ظروفه الاقتصادية العادية ولتحقيق رغباته في رفع مستوى معيشته، وتنمية دخله وضمان التدفقات الداخلة له مستقبلاً (التميمي والنوري، ٢٠١٧: ٥٦١).

ثالثاً: مفهوم وأنواع قرار الاستثمار

يعد صنع القرار الاستثماري نشاطاً معقداً وصعباً بسبب نتائج خيارات الاستثمار التي تتكامل مع علم النفس وعلم الاجتماع والنظرية المعرفية وصعوبة عملية الاختيار بين البدائل، وأن قرار الاستثمار من بين القرارات المالية المحورية للغاية لأنه يؤثر بشكل مباشر على قيمة الوحدات الاقتصادية من خلال ضمان نجاحها أو فشلها ، ويعد اتخاذ قرار الاستثمار الفعال هدفاً تجارياً مهماً لأنه يسمح بالنمو على المدى الطويل ويزيد من أرباح رأس مال المساهمين ومن هذا المنطلق عرف القرار الاستثماري على أنه أهم القرارات التي (Aksar et al., 2022: 68) تتخذها الإدارة المالية واعقدها إذ يمثل فن لمعالجة المواقف المستعصية وهو يعد عملية إدراكية لاختيار بديل من بين عدة سيناريوهات بديلة محتملة لاختيار الاستثمار الأمثل للوحدة (مطاويع واخرون، ٢٠٢١ : ٥١٦) ويمكن التمييز بين عدة أنواع من القرارات الاستثمارية كما يلي:

(1) قرار الشراء: يعتمد قرار الشراء على توجه الوحدة الاقتصادية من حيث كونها تعتمد الاستثمار لغرض المضاربة (المتاجرة) أو التملك، إذ يعتمد كل منهما على آلية معينة في تحديد طبيعة المعلومات التي

تحتاجها لإتمام عملية الشراء، إذ في المضاربة تعتمد الوحدة على نتائج معلومات والخلاصة النهائية التي تنعكس على أسعار الاستثمار، بينما تعتمد في التملك على المعلومات التحليلية والتفصيلية للاستثمار المستهدف.

(2) قرار عدم التداول: ويعني توقف الوحدة الاقتصادية عن شرائها للأداة الاستثمارية لان قيمتها السوقية تساوي قيمتها الحالية لتدفقها النقدية، وكذلك توقف البيع وبذلك لا يوجد تداول.

(3) قرار البيع: أن ظهور استثمارات واعدة ذات مستقبل ونتائج أفضل من الحالية، ووصول معلومات تكشف ضعف الأداء المستقبلي مع توقع خسائر كبيرة من الاستثمار الحالي، ووجود عوائق تشغيلية تنعكس على الأداء التشغيلي والمالي هذا الامر يدفع الوحدة إلى اتخاذ قرار البيع والتخلي عن هذا الاستثمار (محسن وعبد الله، ٢٠٢٠: ٩٨-٩٧).

(4) قرار تحديد أولويات الاستثمار: هو قيام الوحدة الاقتصادية بالاختيار بين البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف من القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

(5) قرار قبول أو رفض الاستثمار: في هذه الحالة يكون أمام الوحدة بديل واحد لاستثمار أموالها في نشاط معين أو الاحتفاظ بها، أي قبولها للفرصة أو رفضها لعدم إمكانية التنفيذ.

(6) قرارات الاستثمار المبادئة تبادلياً: في هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار، ولكن في حالة اختيار الوحدة الاقتصادية إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن الوحدة من اختيار نشاط آخر (عوض الكريم، ٢٠١٨: ١١٧).

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري

يعد رأس المال البشري (Human capital) الذي تحدث به للمرة الأولى (جاري بيكر) و (يعقوب مينسر) العنصر الرئيس والمحوري في رأس المال الفكري (صالح، ٢٠٢١: ٥٤)، لذا يجب التعرف على تكاليفه وكيفية قياس هذه التكاليف والإفصاح عنها، وذلك لشدة المنافسة التي انشأت الحاجة إلى التجدد المستمر والابتكار من قبل الوحدات الاقتصادية في منتجاتها وخدماتها وسرعة التحرك مع التغيرات المحيطة بها، لذا فإن رأس المال البشري يعد المرتكز الأساس في تلبية تلك الحاجة.

إذ تم تعريف رأس المال البشري من قبل على أنه مزيجاً من المهارات والبراعة والحكم وعمل الأفراد ذوي المعرفة وهذا ما يميز بين العمالة الماهرة وغير الماهرة، فضلاً عن القدرات والصفات والدوافع والسلوكيات الفطرية للأفراد

كرأس مال بشري يمكن استخدامه ليس فقط للإنتاج الاقتصادي، ولكن أيضاً لخلق الرفاهية الشخصية والاجتماعية.

ويشير (محمود، ٢٠١١: 67) إلى أن رأس المال البشري هو أحد الموجودات الاستراتيجية المتمثلة بالموارد والقدرات الخاصة التي تمنح الوحدة الاقتصادية الميزة التنافسية التي تعتمد على الابتكار والتحسين المستمر للإنتاجية من خلال التفعيل الكامل لطاقته عليه يمكن تصور العنصر البشري بأنه اللبنة الرئيسة في أية وحدة اقتصادية كوحدة طاقة فكرية ومصدر للتجدد والابداع، ولغرض تحقيق الرقابة والاستفادة الحقيقية من رأس المال البشري في داخل الوحدة الاقتصادية فإنه لا بد من اجراء المحاسبة عليه واثبات قيمته ليتم تطويره وتحسينه بشكل مستمر فوظيفة المحاسبة كخدمة تجارية ومهنية يعمل فيها محترفون لديهم القدرة على تقديم الخبرة يمكن تعريفها على إنها مجموعة من القواعد والمشورة المتعارف عليها التي تم اعتمادها بقصد التوصل إلى تحليل وتبويب وتسجيل العمليات المالية ذات القيمة النقدية لمعرفة نتائج العمليات المالية خلال مدة زمنية معينة واستخراج المركز المالي في نهاية تلك المدة (مهدي، ٢٠١٤: ٢٧٨)

كما تم تعريفها من قبل جمعية المحاسبة الامريكية (A.A.A) على أنها عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين رأي مستنير واتخاذ القرارات اللازمة (الشيرازي، ١٩٩٠: ١٤).

أما محاسبة التكاليف فتعد نظام معلومات فرعي ضمن عناصر نظام المعلومات المحاسبي على مستوى الوحدة الاقتصادية، ويتكون نظام محاسبة التكاليف كباقي النظم من مجموعة أجزاء أو عناصر تعمل معاً وفق إجراءات محددة لتحقيق أهداف الوحدة (عيد واخرون ٢٠١٧: ٢).

أما التكلفة بشكل عام تعرف على أنها التضحية التي تتحملها الوحدة من الموارد في سبيل الحصول على شيء مادي ملموس أو منافع غير ملموسة، في حين تعد تكلفة المورد البشري مصطلح مشتق من المفهوم العام، إذ أن تكلفة الموارد البشرية هي التكلفة التي تتحملها الوحدة في سبيل الحصول على الأفراد أو استبدالهم بأفراد آخرين، ومن ثم فإن هناك متطلبات للقياس المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية مثل فصلها عن عناصر التكاليف الأخرى وتجميعها وتصنيف عناصر التكاليف الخاصة بالموارد البشرية وتوزيعها على حسابات فرعية (محمد ٢٠١٩: ٥٤١).

أما تكاليف رأس المال البشري فعرفت من قبل (ثويني، ٢٠١٧: ٢٧) بأنها التضحيات المالية التي هي مصدر للابتكار واستراتيجية للتجديد، فضلاً عن الكفاءة والذكاء والقدرة الاجتماعية للتفاعل والاقتران مع الآخرين في الأداء والتميز، والمقصود من هذه التكلفة تنمية المعارف والمهارات والخبرات المتراكمة عند العاملين التي تخلق مهارات القيادة، والقدرة على حل المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة، والتعامل مع المخاطر، وعليه فهي تعكس فاعلية الوحدة الاقتصادية في إدارة مواردها الملموسة وغير الملموسة للحصول على الخبرة والثقافة والمعرفة اللازمة لتحقيق الميزة التنافسية وخلق القيمة.

ويمكن تعريف المحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري على أنها أحد أهم اجزاء محاسبة التكاليف ويعني المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة وتوفير المعلومات عنها، والتي لا يمكن السيطرة عليها بشكل كامل ولا يمكن تقديرها مالياً بشكل موثوق ولكن استخدامها يعود بالفائدة الاقتصادية على الوحدة (ثويني، ٢٠١٧: 28) اما (Chaudhry & Roomi, 2010:0197-181) فيعرفها على أنها المحاسبة عن تكاليف الموجودات ذات القيمة العالية في أي وحدة اقتصادية، وهي أداة إدارية توفر معلومات عديدة حول تكلفة وقيمة الأشخاص كمورد تنظيمية وذلك لتسهيل عملية اتخاذ القرار.

-أهمية المحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري-

تنطلق أهمية رأس المال البشري ابتداءً من الحاجة الملحة لتطوير معايير تساعد على حساب تكلفة المبادرات المعرفية لإقناع الإدارة والمالكيين بمبررات الاهتمام بها والاتفاق عليها، وتنبثق أهمية قياس تكاليف رأس المال البشري من حقيقة مفادها ظهور علامات الهرم والشيخوخة على نموذج العصر الصناعي واستبداله بنموذج آخر يطلق عليه عصر المعرفة عفانة، (٢٠١٩ : ٦٨)، ويتم في ظل نظام المحاسبة الحالي تضمين تكاليف رأس المال البشري مثل تكاليف التدريب والتعليم في نفقات الميزانية العمومية، وذلك لما قدمه العلماء من أدلة تظهر أن الاستثمار المدار بشكل جيد في تدريب الموظفين واستخدامهم يزيد من أداء الوحدة الاقتصادية وإنتاجيتها وأن نتائج استثمارات التدريب تنعكس في الأداء المالي، كما أن قياس هذه التكاليف يعكس الأهمية الاستراتيجية والتنافسية للموارد البشرية، ولكسب المصداقية، يجب التعبير عن الموارد البشرية من الناحية المالية فرأس المال البشري هو احد المحددات المهمة للتقدم الفردي والاجتماعي وحتى أكثر أهمية في ظل اقتصاد عالمي تنافسي وكثيف المعرفة وأن المصدر الأساسي للتحسينات الإنتاجية هو إحلال الأفكار والمهارات والمعرفة محل الموارد الطبيعية (القريشي، ٢٠٠٧ : ١١) إذ تحدد الطريقة التي تدير بها الوحدة رأس مالها البشري من قيمته كموجود،

ويتم تعزيز القيمة من خلال موازنة نقاط القوة في رأس المال البشري مع الإستراتيجية التنظيمية، لذلك يعد رأس المال البشري والتعرف على تكاليفه عاملاً مهماً في إجراء الاستغلال الأمثل للمدخلات وتفعيل انتاجية المخرجات في الوحدات الحديثة. مما سبق تستنتج الباحثة أن للمحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري أهمية بالغة في توفير إطار يساعد على اتخاذ القرارات الخاصة بالموارد البشرية المميزة فهي تختص بتوفير معلومات للمستفيدين عن تكاليف تلك الموارد بموضوعية وكفاءة وفاعلية.

-أهداف المحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري:

إن القياس والإفصاح عن تكاليف رأس المال البشري لا يعد ضمن الإجراءات التقليدية للمحاسبة، فقد ازداد الاهتمام بهذه التكاليف لما لها من تأثير على نجاح الوحدات الاقتصادية، لذا يمكن تحديد أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها عند استخدام المحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري بما يلي: (محمد، ٢٠١٩: ٥٤١)

- 1) التوصل إلى أساليب موضوعية لتحديد مقياس قيمة رأس المال البشري، فضلاً عن تطوير وتحسين الاستخدامات الإدارية لمحاسبة تكاليف رأس المال البشري.
- 2) تحليل التأثير السلوكي لمحاسبة الموارد البشرية على العاملين، وقياس العائد على رأس المال المستثمر لجميع موجودات المشروع البشرية في الوحدة.
- 3) تقييم الأداء بطريقة سليمة وأكثر كفاءة وموضوعية، والقدرة على إجراء المقارنات بين الوحدات المتنافسة على أساس رشيد.
- 4) تحديد التكلفة الحقيقية للعنصر البشري المميز للقيام بعملية المفاضلة وقياس العائد ومقارنته بالتكلفة (عزيز، ٢٠٢١: ١٠٧)
- 5) أن تحديد التكاليف وتخصيصها لرأس المال البشري كهدف محاسبي يجعل الوحدة الاقتصادية قادرة على تحقيق منافع اقتصادية في المستقبل العمل على وضع طرق لتخفيض تكاليف تطوير الموظفين وذلك من خلال وضع استراتيجية خاصة بتخفيض تلك التكاليف (عزيز، ٢٠٢١: ١٠٧)

المبحث الثاني: مفهوم واليات حوكمة الشركات

شاع استخدام حوكمة الشركات كمصطلح عالمي في بداية التسعينات من القرن الماضي واهتمت به العديد من المنظمات الدولية والأجهزة الرقابية، إذ تزايدت استخداماته بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب تكرار الانهيارات المالية التي شهدتها العديد من دول العالم، بوصفه حلاً سريعاً ومتكاملاً لأغلب المشاكل التي تواجه الوحدات الاقتصادية، لذا كان لابد من التعرف على مفهومها وآلياتها من أجل الوقوف على أهم استخداماتها وفوائدها.

المطلب الأول: مفهوم واليات حوكمة الشركات

تمثل المفاهيم النظرية الأساسية لحوكمة الشركات (Corporate Governance) جزءاً من البحث الذي قام به (Adam Smith) عام (1776) للتحقق من طبيعة وأسباب ثروة الأمم، وهذا البحث الذي قام به أعطى حافزاً لكل من (Barle & Mesns) في عام (1932) اللذان قاما بنشر كتاب يتعلق بفصل ملكية الوحدة الاقتصادية عن إدارتها ولحوكمة الشركات جوانب عدة داخلية وخارجية، إذ تتم هيكلة الحوكمة الداخلية وفقاً لميثاق الوحدة الاقتصادية ولوائحها الداخلية ويمارسها مجلس الإدارة، إما الحوكمة الخارجية فتمارس من قبل أصحاب المصالح الخارجيين، مثل المستثمرين المؤسسيين، أو من خلال السوق للسيطرة على الوحدات (أي عمليات الاستحواذ وعليه فإنه يتم الأخذ في الاعتبار كل هذه العناصر من حوكمة الشركات وذكر إن حوكمة الشركات تمثل مجال متعدد التخصصات يتداخل مع العديد من العلوم لاسيما القانون والتمويل والاستراتيجية والتدقيق والمحاسبة (Kieschnick & Shi, 2021:466)

ولغرض الإلمام بمفهوم حوكمة الشركات سيتم استعراض مجموعة من التعاريف التي تضمنت هذا الموضوع كما يلي: عرفت مؤسسه التمويل الدولية (IFC) فعرفتها على أنها: " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الوحدات الاقتصادية والتحكم في اعمالها (المشهداني ولفته، ٢٠٢٠: ٤٧٢).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفت حوكمة الشركات على أنها:

نظام الإدارة والرقابة المطبق داخل الوحدة الاقتصادية، يتميز هذا النظام بمجموعة من العلاقات بين مجلس إدارة الوحدة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وتقدم الحوكمة إطاراً يتم من خلاله وضع اهداف الوحدة وتحديد وسائل الوصول إليها والرقابة على أدائها.

وفي هذا الأطار، تعد حوكمة الشركات أوسع بكثير من مجرد ترشيد إدارة الوحدات الاقتصادية، ولكنها تتضمن إدارة عادلة وفعالة وشفافة لتحقيق أهداف محددة جيداً، إذ يتعلق الأمر بإعطاء التوجيه والقيادة، والتحكم في قرارات الإدارة ومراقبتها لضمان تحقيق أهداف الوحدة، وأن الحوكمة الجيدة للوحدات هي نظام لإدارة شؤونها بهدف زيادة قيمة المساهمين وتلبية توقعات أصحاب المصلحة الآخرين (Osemene et al.,2013:3)

ويمكن تعريفها على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات والآليات التي تحدد الأدوار والمسؤوليات وأنظمة "الضوابط والتوازنات" التي يستخدمها أصحاب المصلحة للتخفيف من تضارب المصالح المحتمل في الوحدات الاقتصادية، وعليه يمكن النظر إليها على أنها آليات التنسيق والمراقبة المستخدمة لتحديد وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للوحدة (Lajili, 2015: 744)

-آليات حوكمة الشركات

تعرف آليات حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الأدوات التي يتم وضعها بهدف ترشيد وتنظيم والرقابة على سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح جميع الأعضاء، ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة بين الإدارة والملاك، مما يؤدي إلى التوازن بين مصالح جميع الأعضاء (الأمين، ٢٠٢١: ٣٩) وتقسم إلى آليات داخلية وخارجية كما يلي:

أولاً: الآليات الداخلية

تهتم تلك الآليات بالأنشطة في داخل الوحدة الاقتصادية وأخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها ويمكن تصنيفها إلى الآتي:

1. مجلس الإدارة: وهو يمثل أهم آليات الحوكمة ويكون مسؤول عن هيكل الحوكمة في الوحدة الاقتصادية، إذ تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة تحديد الأهداف الإستراتيجية للوحدة، وتوفير خطط القيادة لوضعها موضع التنفيذ، والإشراف على إدارة الأعمال وتقديم التقارير إلى المساهمين بشأن إشرافهم ويتم قياس مجلس الإدارة من خلال الاستقلالية والحجم)، ويعني استقلال مجلس الإدارة نسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين إلى إجمالي عدد المديرين، ومن ثم التمييز بين المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين أما فيما يخص آلية حجم المجلس فاختلفت الآراء حول الأثر الإيجابي والسلبي لها في تدعيم قوة الحوكمة إذ أشار إلى أن حجم مجلس الإدارة الأكبر يؤدي إلى مراقبة أفضل نتيجة لتوفر التنوع الذي يصاحبه الخبرة في أعضاء مجلس الإدارة والتي تنعكس في فاعلية وكفاءة الاداء لذلك المجلس، في حين يظهر الوجه

الإيجابي لمجلس الإدارة ذو عدد الأعضاء القليل نسبياً من خلال الإتصال والتنسيق والمعلومات ذات الجودة الأفضل ومستويات الإفصاح، وقد حدد (صالح وآخرون، ٢٠١٦ : ٤٢) أربع مؤشرات لهذه الآلية كما يلي:

أ. عدد أعضاء مجلس الإدارة، يأخذ المؤشر القيمة واحد في حالة كون عدد الأعضاء خمسة فأكثر والقيمة صفر في خلاف ذلك.

ب عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة السنوية، يأخذ مؤشر القيمة واحد في حال كون عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة أربع مرات فأكثر والقيمة صفر في خلاف ذلك).

ج. ملكية أعضاء مجلس الإدارة لاسهم الوحدة الاقتصادية، يأخذ المؤشر القيمة واحد في حالة زيادة نسبة ملكية مجلس الإدارة عن النسبة المحددة قانوناً لعضوية المجلس والقيمة صفر في خلاف ذلك).

د. الفصل بين وظيفة المدير التنفيذي الأول العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة، يأخذ المؤشر القيمة واحد في حالة الفصل بين وظيفة العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة والقيمة صفر في خلاف ذلك).

2. اللجان التابعة لمجلس الإدارة: اما فيما يخص اللجان التابعة لمجلس الإدارة فهناك عدة لجان يشكلها

مجلس الإدارة تتمثل بما يلي: أ. لجنة التدقيق هي لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية. ومن أهم أعمالها الإشراف على اعداد وتدقيق القوائم المالية، وكذلك التأكد من مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية، ونتائج التدقيق الداخلي والخارجي، والدور الأساسي للجان التدقيق هو الوفاء بالتزاماتها في الحفاظ على الإشراف على الناحية المهنية والنزاهة لتدقيق الحسابات وإدارة المخاطر ومسائل الاتساق مع القوانين واللوائح وسلوك العاملين وممارسات التقارير المالية (الناصر والنعمي، ٢٠١٢ : ٧).

تقاس بالقيمة (١) إذا كان هناك لجنة للتدقيق في الوحدة والقيمة (صفر) بخلاف ذلك (طلب ٢٠١٥ : ٣٩٣)، فضلاً عن وجود العديد من المقاييس المرتبطة بها كعدد الاجتماعات والحجم والاستقلالية والخبرة والخصائص الديموغرافية وغيرها (عبد اللطيف، ٢٠٢٠ : ٩٤).

ب. لجنة التعويضات والمكافآت: وتتحدد مهامها في تحديد الرواتب والمكافآت للإدارة العليا واتخاذ خطوات تعديل برامج المكافآت ووضع السياسات لإدارة البرامج ووضعها بموجب معايير خاصة بالأداء في الوحدة الاقتصادية تقاس لجنة التعويضات والمكافآت بالقيمة (١) إذا كان هناك لجنة للتعويضات والمكافآت في الوحدة الاقتصادية والقيمة (صفر) بخلاف ذلك (طلب، ٢٠١٥ : ٣٩١).

ج. لجنة إدارة المخاطر: وهي الأداة الأكثر فعالية في مواجهة ومعالجة المخاطر المالية والتشغيلية والتسويقية والإدارية للحفاظ على قدرة الوحدات على الاستمرارية في نشاطها وتتوقف كفاءة هذه اللجنة على طبيعة وسياسات كل وحدة والإمكانات المتوفرة والمتاحة من الخبرات العلمية والمهنية للعاملين في هذه الوحدات والدراسات المستمرة التي يقومون بها (بدوي، ٢٠١٧: ٥٠).

د. لجنة التعيينات: يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم والخبرات المحددة من الوحدة الاقتصادية لضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين تقاس لجنة التعيينات بالقيمة (١) إذا كان هناك لجنة للتعيينات في الوحدة والقيمة (صفر) (بدوي، ٢٠١٧، ٥٣).

هـ. لجنة الحوكمة: تعمل هذه اللجنة على مراقبة وتقييم مدى التزام الوحدة الاقتصادية بتطبيق مبادئ الحوكمة، وتشمل مجموعة من الوسائل التي تساهم في وضع إطار هيكلي للسياسات والقواعد والممارسات الفاعلة التي تصمم وتنفذ لتوجيه وترشيد ومراقبة سلوك الإدارة العليا وتحقيق التوازن بين جميع الأطراف الداخلية والخارجية (عبيد وأخرون، ٢٠٢١: ٨٦).

تقاس لجنة الحوكمة من خلال متغيرين هما: لجنة تقييم الموجودات التي تقوم بتقييم رأس مال الوحدة الثابت من خلال أعضاء تتوفر فيهم النزاهة والاستقلالية والكفاءة والسلوك المهني، لجنة التدقيق الفعالة وهي اللجنة التي تقوم بمراقبة سلوك الإدارة وممارسة الحكم الموضوعي من خلال الاستقلالية ودورية الاجتماعات، والمهام والضوابط (عبيد وأخرون، ٢٠٢١: ٨٨).

3. آلية تركيز الملكية هي من الآليات المهمة للسيطرة على القرارات الإدارية للوحدة الاقتصادية التي تتحدد بعدد الأسهم التي يمتلكها حملة الأسهم، وهناك نوعين من هياكل الملكية هما "المركزة والمشتتة"، إذ تشير هياكل الملكية المشتتة إلى وجود عدد كبير من المساهمين الذين يملكون نسب صغيرة من أسهم الوحدة وتكون هياكل الملكية هنا مشتتة بين عدد كبير من المالك وبذلك لا يوجد دافع قوي لديهم لمراقبة أنشطة الوحدة الاقتصادية، في حين تشير هياكل الملكية المركزة إلى تركيز الملكية في الوحدة التي تخضع للمراقبة والمتابعة من أعضاء الجمعية العمومية للمساهمين نظراً لاملاكهم القوة والحافز على مراقبة الإدارة مما يحد من ممارسة السلوك الانتهازي في الإدارة. وتقاس آلية تركيز الملكية في الوحدات

الاقتصادية من خلال نسبة ما يملكه حملة الأسهم الذين يملكون 5 % فأكثر من أسهم الوحدة الحربي،
(٢٠٢١ : ٢٣٠).

ثانياً: الآليات الخارجية

وهي تلك الآليات التي تهتم بالرقابة التي يمارسها اصحاب المصالح على الوحدة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع ومن هذه الآليات ما يلي:

1. التدقيق الخارجي: يعد التدقيق الخارجي من أدوات الرقابة الرئيسية لضمان موثوقية هيكل الحوكمة ومنع الاحتيال، لذا من الطبيعي الاهتمام بتحسين جودة التدقيق وآليات حوكمة الشركات في جميع أنحاء العالم إذ تقوم لجنة التدقيق باختيار المدقق الخارجي الذي يقوم بتدقيق صحة البيانات في القوائم المالية والحكم على مدى موثوقيتها، وتمثل هذه الآلية الهيئة المحايدة التي تسعى إلى زيادة موثوقية القوائم المالية من خلال ابداء رأي فني محايد حول صدق وعدالة القوائم المالية (حسن ومهدي، ٢٠٢١ : ٤٧).

ويمكن قياس مدى الالتزام بتطبيق آلية التدقيق الخارجي من خلال توافر مجموعة من المؤشرات تتمثل في ثلاثة مؤشرات هي: (صالح وآخرون، ٢٠١٦ : ٤٣) المدة الزمنية التي يقوم المدقق بتدقيق القوائم المالية للوحدة، يأخذ المؤشر القيمة (١) في حالة كون المدة الزمنية للمدقق الخارجي التي يرتبط بها مع الوحدة خمس سنوات أو أقل، والقيمة صفر في خلاف ذلك. وقيام المدقق بأداء مهام إضافية للوحدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يأخذ المؤشر القيمة (١) في حالة عدم قيام مدقق الحسابات بأداء مهام إضافية والقيمة (صفر) في خلاف ذلك، وقيام مدقق الحسابات بأعداد تقرير عن التقرير المقدم من الوحدة الاقتصادية بخصوص الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، يأخذ المؤشر القيمة (١) في حالة وجود ذلك التقرير والقيمة (صفر) في خلاف ذلك. (صالح وآخرون، ٢٠١٦ : 44)

2. آلية التشريعات والقوانين: هي المفتاح الذي يحكم ويوجه الوحدة، وتتداخل قواعد الحوكمة بعدد من القوانين ومنها قانون الشركات، قانون ضريبة الدخل، قانون سوق الأوراق المالية وقانون الاستثمار، وتختلف قوانين الحوكمة من دولية إلى أخرى، وقد أصدرت مثل هذه القوانين لتنظيم قضايا الإفصاح والشفافية وسلامة التقارير المالية من الاحتيال أحمد وإبراهيم، ٢٠٢٠ : ٤٥١).

3. آلية السوق المنافسة والاستحواذ : إذا كان المديرون غير كفؤين ، وانتهازيين أو متهورين، فهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية وبذلك فإن اصحاب رأس المال سوف يستطلعون إمكانات جعل الوحدة أكثر

إنتاجية وسيقدمون عرض استحواذ وذلك لزيادة قيمة الوحدتين الداخلة في عملية الاستحواذ بناءً على الزيادة المتوقعة للأرباح بعد الاستحواذ، وغالباً ما يكون أداء الوحدة المستهدفة ضعيفاً، لذا يتم استبعاد ادارتها بمجرد نجاح عملية الاستحواذ، ويساعد الاستحواذ في حل مشكلة التدفق النقدي الحر مما يؤدي إلى توزيع الأرباح على المستثمرين مع مرور الزمن ويتمثل مقياس المنافسة برد المدير على سؤال الاستطلاع حول عدد المنافسين الذين تواجههم الوحدة، بالقيمة صفر لعدم وجود منافسين ، وواحد بين واحد وخمسة منافسين ، واثنان لـ 5 منافسين أو أكثر (الجبوري، ٢٠١٩ : ٨٧)

المطلب الثاني: دور حوكمة الشركات في تعزيز السياسات والممارسات المحاسبية

تتداخل حوكمة الشركات مع العديد من الممارسات المحاسبية فتتأثر بها وتتأثر عليها وسيتم تناول بعض من هذه التأثيرات فيما يلي:

أولاً: عدم تماثل المعلومات المحاسبية: للحوكمة أهمية كبيرة في زيادة كفاءة الأسواق المالية إذا ما تم تطبيقها بالشكل الذي يحقق التوازن في هذه الأسواق والذي ينعكس بشكل مباشر على استقرار أسعار الأسهم وترشيد قرارات المستثمرين، وإن كفاءة الأسواق المالية تتوقف على مجموعة متطلبات منها مدى توافر المعلومات المحاسبية للمستثمرين، وفي نفس الوقت فإن الحوكمة لديها من الآليات التي تضمن مستوى عال من الشفافية في الإفصاح التي تساهم في منع أو تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الوحدات وأصحاب المصالح (محسن وعبد الله، ٢٠٢٠ : ٩٥).

ثانياً: جودة الرقم المحاسبي: والذي قد يتمثل في جودة التقارير المالية، وجودة الأرباح، وإدارة الأرباح، وفيما يلي عرض بشيء من التفصيل لهذه الممارسة:

1. إدارة الأرباح: أن تطبيق حوكمة الشركات اصبح حاجة ملحة للحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لتقوم بحماية حقوقها مع وجود الضوابط والقوانين التي تحفظ حقوق اصحاب المصالح، فأن دورها في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال تفعيل آليات الحوكمة الداخلية والخارجية للحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح بحيث تكون تلك الآليات في الوحدة تعمل كاليات رقابة على سلوك الإدارة وكبار حملة الأسهم، وذلك لتخفيض سيطرتهم على موارد الوحدة وتحقيق منافع شخصية لهم ومن ثم الحد من ممارسات إدارة الأرباح (الجبوع وآخرون، ٢٠١٩ : 248).

2. جودة التقارير المالية: تباينت أدلة الفكر المحاسبي حول حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير (بريك، ٢٠٢١: ٣٩١) ، كما أن التطبيق السليم للحوكمة يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، لأنها تعد أحد الأهداف الرئيسية للحوكمة، وذلك من خلال ابراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وعليه هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التقارير المالية (عثمان، 2014 ٣٩).

3. جودة الأرباح: وتعني أن الرقم الذي يمثل الأرباح عالي الجودة، إذا كان يعكس بدقة الأداء التشغيلي الحالي للوحدة، ويعد مؤشراً للأداء التشغيلي المستقبلي الجيد، ومقياساً ملخصاً لتقييم قيمة الوحدة، ومما لا شك فيه أن عمليتي التعاقد والرقابة تعد مكلفة لذا لا يمكن استبعاد السلوك الانتهازي للمديرين بالكامل ولا يمكن الغاء حرية التصرف لاختيار وتطبيق الأساليب المحاسبية، ومن هذا المنطلق فإن آليات الحوكمة الجيدة تعمل على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم تحسين جودة الأرباح وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية (عفيفي، ٢٠١٤ : ٣١٢).

ثالثاً: التحفظ المحاسبي: تساعد التقارير المالية المتحفظة على تحقيق التعاقد الكفاء بين الإدارة وحاملي الأسهم في ظل وجود مشاكل الوكالة، كما أن الحوكمة تعمل على التأكد من عمل الوحدة الاقتصادية في صالح حاملي الأسهم، وذلك الدور المهم لكل من الحوكمة والتحفظ في تسهيل التعاقد الفعال يؤدي إلى تعزيز العلاقة بينهما، وهناك جهتي نظر تربط بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي هي كما يلي (عرفة، ٢٠١٥ : ٤٥٠)

أ. وجهة النظر الأولى: تشير إلى أن هناك تكامل بينهما، إذ إن الوحدات الاقتصادية ذات آليات الحوكمة الجيدة أكثر احتمالاً لممارسة التحفظ المحاسبي، ويعتمد ذلك على أن التحفظ يعد أداة مقيدة لتخفيض تعارضات الوكالة مما يساعد على تخفيض السلوك الانتهازي للمديرين من خلال استخدام معايير تحقق عالية للاعتراف بالأرباح.

ب. وجهة النظر الثانية: تشير إلى أن هناك تعارض بينهما، إذ إن زيادة التحفظ يرتبط بضعف آليات الحوكمة، وقد يعتمد ذلك على وجهة نظر أن آليات الحوكمة الجيدة يمكن أن تكون بديل لعدم جودة المعلومات المحاسبية. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة ما بين التحفظ المحاسبي والحوكمة قد تكون علاقة تكامل (إيجابية) أو علاقة بدائل (سلبية).

رابعاً: التدقيق الداخلي: حوكمة الشركات ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق غاية، على هذا النحو ، هناك عوامل مختلفة تؤدي إلى تحقيق أهدافها ، أحد هذه العوامل هو فعالية وظيفة التدقيق الداخلي، إذ إنه

مفهوم محوري في النقاش حول حوكمة الشركات وتنظيم التقارير المالية، لذا تؤدي أنشطته دورًا مهمًا في إطار الحوكمة الفعالة والمخاطر والرقابة، وأن التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييم مستقلة أنشأتها الإدارة لتدقيق العمليات، يقوم بفحص وتقييم وتقديم تقارير موضوعية عن مدى كفاية الضوابط الداخلية كمساهمة في الاستخدام السليم للموارد، تتضمن المبادئ التوجيهية بشأن الحوكمة الرشيدة للشركات توصيات بشأن الضوابط الداخلية والتدقيق كمكونات أساسية لهيكل الحوكمة، وفي هذا السياق تم تصميم أحكام قانون كادبوري، الذي نُشر في عام (١٩٩٢) ، لتحسين الآليات الداخلية بناءً على افتراض وجود علاقة ايجابية بين حوكمة الشركات والرقابة الداخلية والتدقيق وجودة التقارير المالية (عرفة، ٢٠١٥ : 47)

خامساً. القيمة العادلة: هدف معيار التقرير المالي الدولي (IFRS) رقم (١٣) المتعلق بالقيمة العادلة إلى تخفيض التعقيد وتحسين الشفافية والاتساق وزيادة التقارب بين معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً (US GAAB)، ومما لاشك فيه فإن قواعد الحوكمة تعمل على تحسين الملاءمة والشفافية في التقارير المالية، وما يترتب على ذلك من تدعيم ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية، وبصفة خاصة عند تطبيق قياسات القيمة العادلة وفق (IFRS13) ، كما يمكن استخدام إدارة الأرباح من خلال قياسات القيمة العادلة إما لنقل المعلومات أو استغلالها بشكل انتهازى، الأمر الذي قد يخفف من وظيفته من خلال حوكمة الشركات (خليل وإبراهيم، ٢٠١٣ : ٤٦٢)

المبحث الثالث: العلاقة بين سياسات الاستثمار بالمحاسبة عن تكاليف رأس المال

وضعت معايير حوكمة الشركات لتحقيق العديد من الأهداف أهمها رفع أداء الوحدة الاقتصادية وقدراتها الاستثمارية والاستفادة القصوى من الموارد المالية والبشرية والمحافظة عليها، وبما أن تكاليف رأس المال البشري من الموجودات التي تعد محرك مهم للتنمية وصنع ثروة الوحدات الاقتصادية، لذا فهي تخضع لاهتمام كبير من قبل معايير وآليات الحوكمة لترشيد إدارة هذه الموجودات، فهي تساعد وبشكل مباشر وغير مباشر في خلق الميزة التنافسية، عليه فإن سياسة الاستثمار التي تعتمد عليها الإدارة سيكون لها جانب تأطير من قبل معايير الحوكمة وجانب آخر هو تأثير في إدارة تكاليف رأس المال البشري، فقواعد وآليات الحوكمة سوف تعمل على ضمان سير العمليات بالشكل الصحيح وتوجيه العلاقة بين سياسة الاستثمار وتلك التكلفة بشكل أكثر كفاءة، لذا سيتم في هذا المبحث اعطاء نظرة عامة عن علاقة سياسات الاستثمار بمحاسبة تكاليف رأس المال البشري في ظل حوكمة الشركات.

المطلب الأول: علاقة تكاليف رأس المال البشري بسياسات الاستثمار

تعد الموجودات غير الملموسة ذات أهمية بالنسبة للعديد من الوحدات الاقتصادية وتتكون من نوعين رئيسيين: النوع الأول يتمثل بالموجودات التي يمكن تمييزها بشكل مستقل مثل حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، أما النوع الثاني فيتمثل بالموجودات التي لا يمكن تمييزها عن الوحدة ولا عن بعضها ولا حتى عن الموجودات الأخرى مثل خبرات ومهارات الموظفين وخدمات البيع والكفاءة الإدارية فضلاً عن بعض من تكاليف رأس المال البشري، وقد ساعدت أهمية هذا الصنف من الموجودات العديد من الجهات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، ومجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع معايير لتحديد طبيعة وانواع تلك الموجودات فضلاً عن وضع متطلبات القياس والإفصاح ذات الجودة العالية للمحاسبة عن الموجودات غير الملموسة والتي تعد ذات تأثير في تحديد قيمة الوحدة ومن ثم في ترشيد قرارات مستثمريها، وأن اعتبار العناصر غير الملموسة ضمن موجودات الوحدة الاقتصادية وإظهارها ضمن القوائم والتقارير المالية التي تعد المصدر الرئيس للمعلومات بالنسبة للمستثمرين من المرجح أن يكون له أثر مباشر وغير مباشر على القيمة المستقاة من قائمة المركز المالي والدخل (علاوي وآخرون 2018 : 2-11)

ولا بد من التنويه إلى أن الغرض الأساس من نظام تقدير تكاليف رأس المال البشري هو مساعدة الإدارة على التخطيط والتحكم في استخدام الموارد البشرية بفاعلية وكفاءة، فضلاً عن ذلك فإن الإبلاغ عن بعض معلومات تكاليف رأس المال البشري في القوائم المالية يسهل عملية استخدامها من قبل المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى في الوحدة الاقتصادية إذ هناك ثلاثة أنواع من المستثمرين: المستثمرون الذين يفضلون الأسهم ذات العائد المرتفع والمستثمرون الذين يفضلون العائد من أرباح الأسهم والمكاسب الرأسمالية، والمستثمرون الذين يفضلون الأسهم ذات العائد المنخفض) وعليه فإن سلوك المستثمرين له دور مهم في الاستثمار (الجبوري وآخرون، 2018 : 540).

كما يؤثر الاستثمار المحاط بالمخاطر على تكاليف رأس المال البشري من خلال اربع قنوات محتملة تنوع الاستثمارات، ونفقات البحث والتطوير، ونفقات الإعلانات، ونشاط الاستحواذ أو الاندماج، نظرًا لأن التنوع في الاستثمارات يقلل من إجمالي مخاطر الوحدة الاقتصادية لذا فإن الوحدات التي لديها عدد أكبر من قطاعات الأعمال أو لديها تشتت في القطاعات الجغرافية لمناطق تسويقها ونتاجها ترتبط بتكاليف رأس المال البشري المنخفضة أما فيما يخص القنوات الثلاث الأخرى المتمثلة بقناة نفقات البحث والتطوير وقناة نفقات الإعلان وقناة عمليات الاستحواذ أو الاندماج فتعد هذه القنوات محركات رئيسية لمخاطر الاستثمار إي أن التنوع يعمل على

تخفيض مخاطر الاستثمار ومن ثم التخفيض من تكاليف رأس المال البشري بينما تساهم الثلاثة الأخرى في مخاطر الاستثمار إذ يستخدم أسلوب التنوع في استثمارات الوحدات الاقتصادية لمواجهة مخاطر الاستثمار غير المنتظمة، إي المخاطر الناتجة عن عوامل داخلية خاصة بالوحدة الاقتصادية نفسها أو خاصة بأحد قطاعاتها ، وعليه يعتمد هذا الأسلوب على حماية الوحدة المستثمرة بإتباع التنوع كسياسة تساعد في التخفيض من مخاطر الاستثمار (سكر ، ٢٠١٨ : ١٤٧)

المطلب الثاني: علاقة سياسات الاستثمار بحوكمة الشركات

تفهم حوكمة الشركات على أنها اتحاد العمليات التي تسعى الوحدات الاقتصادية المستثمرة من خلالها إلى تقليل تكاليف الوكالة للحد الأدنى عن طريق مجلس إدارة يكون وفقاً للقوانين التي تحددها الوحدات، ويكون مسؤولاً عن مراقبة أداء المديرين لذا فإن الحوكمة هي إطار عمل يدير ويتحكم في الوحدة لتقديم حافز إضافي لجميع الشركاء، ولتوضيح أهمية امتيازات المستثمرين في سبيل الحصول على البيانات الصحيحة والمناسبة والتزام الوحدة بإجراء عمليات كشف دقيقة ومناسبة ومباشرة لجميع البيانات المتعلقة بها، عليه فإن إدارة مخاطر الاستثمار تتم بشكل أفضل في إطار الحوكمة من خلال آليات المساءلة مثل التقارير المالية والرقابة الداخلية والتدقيق، وتم التأكيد على أهميتها بشكل أكبر في مسح اجراه (Mckinsey) في عام (٢٠٠٢) والذي ذكر أن حوكمة الشركات هي في صميم قرارات الاستثمار " وتميل الوحدات الاقتصادية إلى وضعها على قدم المساواة مع المؤشرات المالية عند تقييم قرارات الاستثمار (Omolaye & Jacob, 2017:1)

ومن البديهي أن المستثمرين يبحثون عن الوحدات الاقتصادية التي تدار بشكل احترافي من خلال تطبيق الحوكمة الرشيدة إذ أصبح مدى تمسك الوحدات بتطبيق مبادئ الحوكمة أحد المعايير الأساسية التي تضعها الوحدات المستثمرة ضمن أولوياتها عند اختيارها لسياسات الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بالعولمة والأتمتة والأسواق التنافسية المحلية والعالمية (الجبوري وآخرون، ٢٠١٨ : ٥٤٣).

ولا بد من التأكيد على أهمية حوكمة الشركات عند اختيار سياسة الاستثمار من خلال ما يلي: (الناصر والنعمي، ٢٠١٢ : ١١)

1. من أهم المبادئ التي يقوم المستثمرون بتقييمها عند اختيار سياسة الاستثمار التزامهم بتطبيق الحوكمة، نتيجة لذلك تتمتع الوحدات الاقتصادية التي تمارس الحوكمة بميزة تنافسية في جذب رأس المال مقارنة بتلك التي لا تفعل ذلك، وهذا بسبب ثقة المستثمرين فيها.

2. إن مساعدة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاء في صياغة استراتيجية قوية للوحدة، واختيار سياسة استثمار مقبولة، وضمان اتخاذ قرارات الدمج والاستحواذ على أسس سليمة، كلها جزء من تنفيذ معايير واليات الحوكمة.

3. إن الحوكمة تؤكد مسؤوليات الإدارة وتعزز مساءلتها وتحسن الممارسات المحاسبية والادارية والمالية مما يساعد في سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الاداري واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه وعلاج اسبابه وآثاره قبل تفاقمها وتأثيرها على حياة الوحدة الاقتصادية.

فإجراءات الحوكمة لها تأثير كبير على المحتوى الإعلامي للوحدة الاقتصادية، مما يساعد على منع التقارير المضللة من خلال زيادة الثقة والحيادية، وكذلك إقناع الجمهور بنزاهة الوحدات مما يعزز طلب المستثمرين على هذه الوحدات الاقتصادية، وفيما يلي توضيح لتأثير بعض تلك الآليات على سياسات المستثمرين: (سكر، ٢٠١٨: ١٥١)

أولاً. آلية التدقيق الداخلي

أثر تطور مفهوم معايير التدقيق الداخلي على تفعيل حوكمة الشركات، إذ بدأ الفكر المحاسبي في التوجه نحو تغيير الدور التقليدي للتدقيق الداخلي بحيث تصبح أنشطته الجديدة ذات قيمة اقتصادية وفي نفس الوقت تضيف مهارات جديدة تؤدي إلى تحسين الأداء في مجالي التأكيد والاستثمارات، إذ أدت طبيعة التطورات الاقتصادية العالمية وثورة المعلومات، وما صاحبها من تطورات تقنية إلى التوجه نحو الاهتمام بالتدقيق الداخلي على أساس المخاطر، والتركيز على مدى مساهمته في تحقيق الإستراتيجية للوحدة مما يدعم الدور الذي يؤديه فريق التدقيق الداخلي في قدرة المدقق الخارجي على تدقيق القوائم المالية والتقرير عن المشاكل البيئية والرقابية التي تؤثر في العائد من الاستثمار، ومن ثم الحكم غير المباشر على سياسة الاستثمار المتبناة في إدارة الوحدة.

ثانياً: آلية التدقيق الخارجي:

يعد المدققون الخارجيون جزءاً مهماً من هيكل الحوكمة ومن أي نظام رقابة مؤسسي، إذ أنهم يقومون بتدقيق السجلات المالية للوحدة الاقتصادية، والتي يتم إعدادها وتتبعها من قبل المحاسبين، كما يقوم المدقق الخارجي بإضفاء الثقة والمصدقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق القوائم المالية،

لذا فإن دور التدقيق الخارجي أصبح جوهرياً في ترشيد القرارات الاستثمارية كونه يحد من التعارض بين المالكين وإدارة الوحدة.

ثالثاً: آلية مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة احد آليات الحوكمة الرئيسية وهو أيضاً يعد من المحددات المهمة للاستثمار، إذ يمكن أنه يؤثر بشكل مباشر على هيكل رأس مال الوحدة الاقتصادية ومن ثم يمكن للتغيرات في هيكل رأس المال التأثير بشكل أكبر على استثماراتها وأدائها والسياسة المتبعة مع تلك الاستثمارات، كما يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على قرارات الاستثمار وأداء الوحدات إلى جانب تأثيره في هيكل رأس مالها وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين مجلس الإدارة وسياسات الاستثمار من مناهير متعددة (التنوع، الاستقلالية، الحجم)، وفيما يلي شرح لكل واحد منها، حيث أن تنوع مجالس الإدارة يعمل على تحسين كفاءة سياسة استثمار الوحدة الاقتصادية، إذ أشارت النتائج العلمية إلى أن تنوع مجلس الإدارة يلعب دوراً مهماً في قرارات الوحدة، كما توضح النتائج أن تنوع المجلس ينظم الإدارة، ويقلل من تضارب الوكالات وعليه يحسن حوكمة الشركات، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة سياسات الاستثمار.

كما أكد (Rajkovic, 2020 : 1-12) أن وجود مدير مفوض لإدارة الوحدة بمنصب إداري منفصل عن منصب رئيس مجلس الإدارة فإن هذا الأمر سوف يرتبط ضمن علاقة إيجابية بكفاءة سياسة الاستثمار، وتكون النتيجة أكثر وضوحاً بالنسبة للوحدات ذات معايير حوكمة الشركات الأضعف، والإفصاح المالي الأقل شفافية، وبوجود ازدواجية المنصب أيضاً أي وجود قائد قوي (ازدواجية المدير التنفيذي)، وفي نفس الوقت الحفاظ على رقابة مجلس إدارة مستقلة، وأن مشاكل الوكالة المحتملة المتمثلة في فائض النقد وتقلب التدفق النقدي والسلطة الزائدة للمدير التنفيذي، فضلاً عن عضوية اللجنة ذات الصلة بالاستثمار للمدير الرئيس مهمة في تلك العلاقة.

أما في ما يخص حجم مجلس الإدارة فيرى (Nor et al., 2017 : 1040) أن الحوكمة القوية والفعالة للوحدات الاقتصادية ستمنح أصحاب المصلحة فوائد هائلة مثل كشف الحسابات المالية الشفافة وجودة التقارير المالية الفائقة، وسيؤثر ذلك لاحقاً على وجود سياسات استثمارية أفضل وفعالة ويزيد القيمة بشكل غير مباشر، ولأن الحوكمة الرشيدة قادرة على تقليل عدم تماثل المعلومات وخفض تكلفة الوكالة للمراقبة والتحكم في الإدارة فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الأداء عبر تعزيز تلك الحوكمة من خلال زيادة حجم مجلس الإدارة وزيادة مشاركة مدراء الوحدة الاقتصادية في رأس المال ومن ثم سيزيد ذلك من الناحية المالية جودة التقارير والأداء المالي

وقيمة الوحدة الاقتصادية وتعزيز كفاءة السياسة الاستثمارية لها، إذ أن كفاءة سياسة الاستثمار تعد ذات أهمية عالية لأنها تضمن أن كل دينار يستثمره المساهمون في الوحدة يولد عائداً مثاليًا.

رابعاً. آلية الملكية المؤسسية

يرى (Chichernea et al., 2015: 614) بأن المخاطر الفردية والملكية المؤسسية مشروطة بأفق الاستثمار للمستثمرين المؤسسيين، وهناك سببان على الأقل تؤكد بأن العلاقة بين الملكية المؤسسية والمخاطر الفردية مشروطة بأفق الاستثمار للمستثمرين المؤسسيين هما : أولاً يشير أفق الاستثمار المتوسط للمساهمين إلى مقدار التداول الذي سيواجهه سهم معين. فالملكية عن طريق المؤسسات ذات الآفاق الاستثمارية المختلفة تشير إلى توترات تداول مختلفة، ثانياً أن أفق الاستثمار للوحدات الاقتصادية يعد مؤشر جيد للتداول المعلوماتي، إذ أن الوحدات قصيرة الأجل يمكنها توقع عوائد الأسهم المستقبلية المحتملة بسبب ميزتها المعلوماتية.

بينما يرى (Cao et al., 2020: 2772-2789) أن الملكية المؤسسية تعمل بشكل عام على تحسين كفاءة سياسات استثمار الوحدات الاقتصادية، إذ أن اتخاذ قرارات الاستثمار المثلى هو أهم مسؤولية للإدارة العليا ومسألة أساسية في تمويل الوحدات، وتحدد قرارات الوحدة الاستثمارية ونتائجها التدفقات النقدية المستقبلية وربحيتها، ولها تأثير عميق على بقاءها ونموها على المدى الطويل، إذ أن المستثمرين المؤسسيين المقاومين للضغوط، والأكثر استقلالية يحسنون من كفاءة استثمار الوحدات من خلال التخفيف من النقص أو الإفراط في الاستثمار.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

وصف عينة الدراسة والتحليل الوصفي

سيتم في هذا المبحث إعطاء نبذة تاريخية عن عينة الدراسة بعد توضيح المجتمع الذي شملته، ومن ثم سيتم التطرق إلى وصف المتغيرات وبيان كيفية قياسها وتحديد الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية له.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

تمثل ميدان الدراسة بالقطاع المصرفي، في حين شمل مجتمع الدراسة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (٤٦) مصرفاً في نهاية عام (٢٠٢١) في حين أنه تم اختيار (5) مصرف كعينة للدراسة، كما هو موضح في الجدول (٢)، وقد تمثلت الحدود الزمنية لهذه العينة بأحد عشرة سنة امتدت من (٢٠١٠) ولغاية (٢٠٢٠)، لتكون عدد المشاهدات التي شملتها الدراسة (١٦٥) مشاهدة (مصرف / سنة)، علماً أنه تم اعتماد بيانات (٢٠٠٩) أيضاً لإكمال متطلبات قياس المتغيرات، وقد تم تحديد هذه العينة وفق شرطين أساسيين هما؛ الأول، توافر البيانات المالية لعام (٢٠٢٠)، أما الشرط الثاني، فهو استمرار المصارف بالإفصاح عن بياناتها للسنوات المحددة دون انقطاع.

الجدول (1): المصارف عينة الدراسة

ت	الشركة	الرمز
1	مصرف بغداد	BBOB
2	مصرف اشور الدولي	BASH
3	مصرف المنصور	BMNS
4	مصرف المتحد	BUND
5	مصرف الشرق الاوسط	BIME

المصدر: من اعداد الباحث

ثانياً: نبذة تاريخية عن عينة الدراسة

يظهر الجدول (2) نبذة عن الشركات عينة الدراسة تتضمن تفاصيل تاريخية عن التأسيس ورأس المال واجمالي الموجودات.

الجدول (2) نبذة عن المصارف عينة الدراسة

ت	المصرف	سنة التأسيس	رأس المال 2021 دينار	اجمالي الموجودات 2021	رأس المال في سنة التأسيس
1	مصرف بغداد	1992	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٣٩٨٠٨٦٥٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
2	مصرف اشور الدولي	2005	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٦٢٣٧٥٠٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
3	مصرف المنصور	2005	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٩٧٩١٧٤٢٩٥٥٥	٥٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
4	مصرف المتحد	1994	٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٥٥٩٠٥٧٧٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
5	مصرف الشرق الاوسط	1993	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٤٠٧٢١٨١١٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات سوق العراق للأوراق المالية (www.isx-iq.net) ويلاحظ من الجدول (2)، أن هناك تفاوت في رؤوس الأموال للمصارف عينة الدراسة، إذ أن الحد الأدنى لرؤوس الأموال سنة (٢٠٢١) في سوق العراق للأوراق المالية للمصارف عينة الدراسة (٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠).

تأسيس كل مصرف من المصارف عينة الدراسة، الأمر الذي ينعكس وبشكل واضح على الخبرة المتراكمة والقاعدة المعرفية والتنظيمية لدى المصرف التي تكونت نتيجة الخبرة في تلك السنوات، إذ يلاحظ أن مصرف بغداد والذي سجل أعلى مستوى من اجمالي الموجودات كان من المصارف الاقدم من حيث التأسيس مما يؤكد أهمية الخبرة المتراكمة في توليد الموارد في المصرف.

ثالثاً: واقع سياسة الاستثمار والمحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري في المصارف:

تختلف تشريعات الاستثمار من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر باختلاف عدة عوامل تتعلق بالقوانين المحددة في تلك الدولة ووفق التشريعات التي تنظم آليات العمل، ومن الجدير بالذكر أن البيئة الاستثمارية في العراق ما زالت تعاني الكثير من المشاكل والمعوقات على الرغم من الخطوات التحفيزية الحكومية التي لم تؤت ثمارها نتيجة اختلاف استراتيجيات السلطات المتعددة التي تقوم باتخاذ القرارات الاستثمارية، أما في بيئة المصارف العراقية

التي يحكم عملها البنك المركزي فبالرغم من أن السياسات الاستثمارية تأثرت كثيراً بالظروف العالمية والمحلية وتأثيراتها على الاقتصاد إلا أن المصارف العراقية الأهلية حاولت السيطرة على مشاريعها الاستثمارية وحققت أرباحاً ملحوظة قياساً بتلك الظروف على سبيل المثال حقق (مصرف المنصور للاستثمار) صافي ربح بعد الضرائب بحدود (٨,١١٧) مليار دينار لسنة (٢٠٢١) مقارنة بالسنة السابقة البالغة أرباحها (٧,٠٠٥) مليار دينار كما حقق نمو واضح في الائتمان النقدي والاستثمارات المالية التي ارتفعت بنسبة عالية بلغت (٣٠٤%).

أما في ما يخص المحاسبة عن رأس المال البشري فقد شهدت تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، إذ أن المصارف بطبيعتها تضع اهدافاً طويلة الأجل مما يجعلها تتطلب وجود موظفين ذوي خبرة وكفاءة عالية لذا فإن إدارة الموارد البشرية في المصارف عينة الدراسة تعمل على تطويرهم بوضع برامج عديدة تتمحور حول الموظفين، وذلك لإعداد قوة عاملة طموحة مزودة بالدوافع والمهارات والأدوات اللازمة لتعزيز نجاح المصارف والعمل على رفع أدائهم ودعم عملية تطويرهم المهني وانهاج سياسة التعاقب الوظيفي التي تركز على تقييم مستوى الكفاءة المتعلقة بالقدرات الفنية والقيادية للموظفين وتحديد أسماء المحتملين للتعاقب في تولي الأدوار القيادية الرئيسية، ومن الاجراءات التي تضعها المصارف للمحاسبة عن تلك التكاليف هي تحديدها وقياسها منها تكاليف استقطاب عدد من خريجي الجامعات في العراق لملء الشواغر المتاحة فيها، فضلاً عن تكاليف المناهج التدريبية التي يتم إعطاؤها للمتدربين على أعلى مستوى، إذ تنوعت مناطق التدريب ما بين دولة لبنان وفق دورات تدريبية منتظمة امتد منذ عام (٢٠٠٣) ولغاية نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، ليتم توسع نطاق التدريب بضم دول مثل دولة الإمارات العربية المتحدة تحديداً في دبي وأبو ظبي، فضلاً عن الدورات في داخل العراق وذلك لتطوير الكوادر وتأهيلهم ليصبحوا من محترفين في مجال العمل المصرفي، أما في ما يخص الإفصاح عن تلك التكاليف فقد تفاوتت نسبه من مصرف إلى آخر كون الإفصاح عن تكاليف رأس المال البشري طوعي فلا يتم الإفصاح عنها بصورة واضحة ومنفردة واغلبها تعد من ضمن المعلومات الداخلية.

رابعاً: قياس متغيرات الدراسة

تضمنت الدراسة ثلاثة أنواع من المتغيرات هم كما يلي:

المتغير الأول: المتغير المستقل سياسة الاستثمار

يمكن قياس سياسة الاستثمار باستخدام نموذج يتنبأ بالاستثمار كدالة لفرص النمو مقاسة بنمو المبيعات، إذ يعد كل من نقص الاستثمار الانحرافات السلبية عن الاستثمار المتوقع والافراط في الاستثمار الانحرافات الإيجابية

عن الاستثمار المتوقع كلاهما يشير إلى سياسة استثمار عدم كفاءة، ومن ثم تحدث سياسة استثمار الكفاءة عندما لا يكون هناك افراط أو نقص عن الاستثمار المتوقع، ويمكن توضيح كيفية قياس سياسة الاستثمار وفق الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تقدير معامل بيتا لنمو الإيرادات

إذ أن: $Investit = Bo + B1Revenue Growth_{i,t-1} + \epsilon_{i,t}$

(Investi,t) - الاستثمار هو صافي الزيادة في الموجودات الملموسة وغير الملموسة للوحدة (i) للسنة (t) مقسوماً على إجمالي الموجودات في السنة السابقة.

(Growthi,t-1) - معدل نمو الإيرادات السنوية للمصرف (i) في نهاية العام السابق (t-1)

مبيعات العام الحالي - مبيعات العام السابق / مبيعات العام السابقة.

(Eist) = الخطأ المعياري لنموذج الاستثمار للوحدة (i) خلال السنة الحالية (t).

والجدول (3) يظهر معاملات معادلة الانحدار الخاصة بتقدير الاستثمار.

المعاملات	Bo	B1
القيم	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

الخطوة الثانية: يتم استخدام الفوائد كمؤشر محدد للانحرافات عن الاستثمار المتوقع. وسيتم قياس سياسة استثمار بالقيمة المطلقة لبقايا نموذج الاستثمار مضروباً في (-1)، بالاتفاق مع أي، (Ezzi et al, 2022) 2009 (Biddle et al.) (Elaoud & Jarboui, 2017) (دراسة بمعنى كلما زادت القيمة الأقرب للصفر نظراً لكون كل القيم سالبة) دل ذلك على اتباع سياسة استثمار أكثر رشداً من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية.

المتغير الثاني: المتغير التابع المحاسبة عن تكاليف رأس المال البشري تم قياس المتغير من خلال تحديد القيم المالية () لعناصر تكاليف رأس المال البشري المحددة في المصارف عينة الدراسة والمتمثلة بثلاثة عشر عنصر كما هو موضح في الجدول (٥) وهذه العناصر هي تكاليف التدريب والتوجيه تكاليف الاستقطاب تكاليف المواد

التعليمية، تكاليف التدريب أثناء العمل، تكاليف الاستبدال الوظيفي، تكاليف الاستبدال الشخصي، تكاليف التفريغ، تكاليف الاعلان عن الوظيفة، تكاليف فترة التجربة، تكاليف الاختيار، تكاليف التعيين تكاليف التسكين تكاليف النقل الداخلي بالاتفاق مع دراسة و (العشماوي، ٢٠٠٨) و (عمر، ٢٠١١)، وتم تصنيفها إلى ثلاثة أصناف هي:

1. تكاليف الاستحواذ أو التكوين: وتضم خمس عناصر هم تكاليف الاستقطاب، تكاليف الاختيار، تكاليف التعيين تكاليف التسكين، تكاليف النقل الداخلي).
2. تكاليف التعلم: وتضم ثلاث عناصر تكاليف التدريب والتوجيه تكاليف المواد التعليمية تكاليف التدريب أثناء العمل).
3. تكاليف الاستبدال: وتضم خمس عناصر تكاليف الاستبدال الوظيفي، تكاليف الاستبدال الشخصي، تكاليف التفريغ، تكاليف الاعلان عن الوظيفة، تكاليف فترة التجربة). وبهدف تجنب التفاوت في احجام المصارف وتأثيره على النتائج، لذا في اختبار التباين والعلاقات والتأثير سيتم قسمة تكاليف رأس المال البشري على اجمالي الموجودات.

الجدول (4): عناصر تكاليف رأس المال البشري

ت	عناصر الفئة الأولى (تكاليف الاستحواذ)	ت	عناصر الفئة الثانية (تكاليف التعلم)	ت	عناصر الفئة الثالثة (تكاليف الاستبدال)
1	تكاليف الاستقطاب	6	تكاليف التدريب والتوجيه	9	تكاليف الاستبدال الوظيفي
2	تكاليف الاختيار	7	تكاليف المواد التعليمية	10	تكاليف الاستبدال الشخصي
3	تكاليف التعيين	8	تكاليف التدريب أثناء العمل	11	تكاليف التفريغ
4	تكاليف التسكين			12	تكاليف الاعلان عن الوظيفة
5	تكاليف النقل الداخلي			13	تكاليف فترة التجربة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة (العشماوي ٢٠٠٨)، و (عمر، ٢٠١١)

المتغير الثالث: المتغير الضابط أو الحاكم (حوكمة الشركات) : تم قياسه من خلال عدد من آليات متمثلة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه فضلاً عن الآليات الأخرى الداخلية والخارجية، وتتمثل الآليات المعتمدة في هذه الدراسة تسع آليات هي حجم المجلس نسبة استقلال مجلس الإدارة، تركيز الملكية المؤسسية ملكية مجلس الإدارة ازدواجية المنصب، حجم لجنة التدقيق استقلالية لجنة التدقيق عدد اجتماعات مجلس الإدارة السنوية)، ونظراً لثبات قيم المشاهدات لكل من آليات ازدواجية المنصب، وحجم لجنة التدقيق، واستقلالية لجنة التدقيق لذا تم استبعادهم في الدراسة والإبقاء على الآليات الست الأخرى والجدول (5) يظهر ماهية الآليات المعتمدة في الدراسة وطرق قياسها .

الجدول (5): قياس آليات حوكمة الشركات

ت	آليات حوكمة الشركات	القياس	الدراسات المتفق معها	البيانات
1	حجم مجلس الإدارة	عدد أعضاء مجلس الإدارة	Mahmood et Bzeouich et (al.,2018) (al,2019 (& Suman Singh,2020) (Nor et al., 2017) (Soliman,2020)	القوائم المالية
2	استقلالية مجلس الإدارة	نسبة المديرين المستقلين في مجلس الإدارة	(عرفات، ٢٠٢٠)	القوائم المالية
3	تركز الملكية	نسبة أسهم الملاك الذين يمتلكون أكثر من 5% من الأسهم المصدرة إلى إجمالي الأسهم المتداولة.		القوائم المالية

4	الملكية المؤسسية	الأسهم المملوكة للمؤسسات غير الافراد - نسبة إلى العدد الكلي للأسهم المتداولة.	القوائم المالية
5	تركيز الملكية بيد مجلس الادارة	الأسهم التي يمتلكها أعضاء عدد الاسهم مجلس الإدارة على اجمالي عدد الاسهم	القوائم المالية (عفيقي، ٢٠١٤) عواد، (٢٠١٩)
6	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات السنوية المجلس الإدارة	(عبد اللطيف، ٢٠٢٠)
7	حوكمة الشركات	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 للدلالة على مستوى الحوكمة القوية إذا تجاوز المتوسط الحسابي لقيمة الآليات الست أعلاه للعيينة ككل، ويأخذ القيمة (0) فيما عدا ذلك للدلالة على ضعف الحوكمة	بيانات الآليات الحوكمة الست اعلاه

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وقد تم قياس الحوكمة على مستوى العينة ككل بالاعتماد على آلياتها الست، وقسمت العينة إلى حوكمة قوية وضعيفة بحسب البيانات الخاصة بالمشاهدات التي ضمتها الدراسة فقط، أي بمعنى الحكم على قوة وضعف الحوكمة هو حكم نسبي يخص العينة الحالية فقط ولا يعبر بشكل مطلق على قوة الحوكمة وضعفها بالنسبة لكافة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الفصل الرابع:

الاستنتاجات والتوصيات

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كما يلي:

المبحث الأول: الاستنتاجات:

1. تعد سياسة الاستثمار من العوامل التي تزيد من قيمة الوحدة الاقتصادية بمرور الزمن فضلاً عن زيادة معدلات نموها، إذ أن أهداف سياسات الاستثمار تتحدد غالباً بمدى تحقيق معدل نمو الوحدة الاقتصادية فضلاً عن تحقيق عائد عال وبشكل مستمر.
2. يعد الاستثمار في تكلفة رأس المال البشري استثماراً في العنصر التنظيمي الوحيد القادر على استيعاب المفاهيم والأفكار الجديدة التي تساعد على الاستفادة من الفرص، ومواجهة التحديات التي تفرضها الظروف البيئية والتكنولوجية، كون أن المهارات البشرية تشكل مجموعة من الركائز التي تساعد في إحداث التنمية والتغيير في الوحدة من خلال الإبداع البشري.
3. تمثل حوكمة الشركات ضوابط وإجراءات ومعايير تتبعها الوحدة الاقتصادية لإدارة أعمالها بكفاءة عالية وتنظيم العلاقات بين المديرين وأصحاب المصالح، فضلاً عن معالجة الممارسات الخاطئة التي يمكن أن تقع بها إدارة الوحدة أو أحد المدققين الداخليين أو الخارجيين.
4. تعزز آليات ومعايير حوكمة الشركات من كفاءة سياسات الاستثمار، إذ إن الاستثمارات ممكن أن تدار بشكل أكثر احترافية من خلال آليات الحوكمة الرشيدة.
5. تؤدي الحوكمة دوراً فعالاً في إدارة تكاليف رأس المال البشري، إذ أنها تساعد في السيطرة على تلك التكاليف وتنظيم إدارة الموارد البشرية بما يتلاءم مع استراتيجيتها على المدى الطويل.
6. إن قياس تكاليف رأس المال البشري من الممكن أن يساعد في تحديد مستويات مخاطر الاستثمار المتبناة في الوحدة الاقتصادية، عليه فإن إدارة الوحدة قد تلجأ إلى تبني التنوع في الاستثمارات وتحمل نفقات البحث والتطوير ونفقات الإعلان ومبلغ الاستحواذ كأربع قنوات محتملة وأن هذا التنوع الذي تحدده محاسبة تكاليف رأس المال البشري بوضوح سوف يساعد في تقصي الاستثمارات الخطرة في ظل إرشادات ومعايير وآليات مقدمة من حوكمة الشركات.

7. يتم الإفصاح عن تكاليف رأس المال البشري بشكل طوعي، ويعد مجدياً للعديد من الجهات المعنية كالموظفين المحتملين والباحثين والمستثمرين، وتعد الوحدات الاقتصادية التي تفصح عن تلك التكاليف سبابة في ذلك، ويكون الإفصاح بطريقتين داخلي وخارجي).

المبحث الثاني: التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من استنتاجات يمكن صياغة مجموعة من التوصيات، وكما يلي:

1. ضرورة أدرج فقرات واضحة ضمن الحسابات في المصارف العراقية يظهر فيها عناصر تكاليف رأس المال البشري، وذلك لدور هذه العناصر والمعلومات المتعلقة بها في ترشيد قرارات الإدارة ومن ثم تعظيم قيمة موجوداتها وقيمتها الكلية. . ضرورة الاهتمام بقياس تكاليف رأس المال البشري من خلال أدرجه ضمن القوائم المالية فضلاً عن وضع أسس وقواعد لقياسه بالرجوع إلى الأساليب والممارسات المحاسبية.
2. وضع اسس وقواعد توضح كيفية الإفصاح عن بنود تكاليف رأس المال البشري في القوائم المالية لما لها من دور مهم في تعزيز جودتها بما يخدم اصحاب المصالح، وهذا ما أكدته مجلس معايير المحاسبية المالية (FASB) حول الإفصاح الكافي في القوائم المالية.
3. مواكبة التطورات في آليات وقوانين حوكمة الشركات لما لها من تأثير ودور في زيادة كفاءة سياسات الاستثمار في المصارف العراقية مما ينعكس أدائها ككل.
4. تشكيل لجان خاصة للتركيز على وضع خطط وبرامج استثمارية طويلة الأجل، لتوفير المعلومات حول الاستثمارات للمساعدة في اختيار سياسة استثمارية فعالة، فضلاً عن توفير اساليب مالية واستثمارية جديدة ومبتكرة لمعالجة أي ظروف قد يتعرض لها سوق الأوراق المالية.
5. دراسة أسباب تأثير بعض العوامل على منافذ الاستثمار في المصارف الأهلية، والاهتمام بالمستوى التقني والتكنولوجي وزيادة مستوياتها باستمرار، والتي يمكن من خلالها لأصحاب المصالح ومنظمي السوق من الرقابة والاشراف على المشاريع الاستثمارية بتركيز أعلى.
6. ضرورة الحفاظ على مستوى عال من الاستقلالية في مجلس الإدارة، إذ أن تشكيل مجلس الإدارة من غالبية المديرين غير التنفيذيين يعمل على تحقيق التوازن، ويساعد على إدارة تكاليف رأس المال البشري بشكل دقيق وأكثر شفافية كما أسفرت نتائج الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر باللغة العربية

1. الأمين، محمد فيصل حسين (٢٠٢١)، الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين جمهورية مصر العربية.
2. بدوي، انتصار عبد الله احمد (٢٠١٧)، تأثير تطبيق آليات الحوكمة على الأداء التشغيلي للشركات دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
3. البريفكاني، آشتي عبد الستار عبد الغني (٢٠١٣)، دور أشكال الإعلام المالي في دعم صناعة القرار "الاستثماري دراسة ميدانية في محافظة نينوى، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، جمهورية العراق.
4. بريك، دعاء أحمد سعيد فارس (٢٠٢١) ، أثر جودة التقارير المالية على العلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة المنشأة دراسة أختبارية"، مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد، العدد ٢ ، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، جمهورية مصر العربية.
5. التميمي، عباس حميد يحيى النوري، علي ناصر ثابت (٢٠١٧)، تأثير جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة قرار الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٣، العدد ١٠١، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، جمهورية العراق.
6. ثويني، سمية مهدي، (٢٠١٧)، تكلفة الاستثمار في رأس المال البشري في ظل البيئة التكنولوجية الحديثة دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.
7. ثويني، سمية مهدي إبراهيم محمود عبد الفتاح، (٢٠١٧)، تكلفة رأس المال البشري وطرق قياسها المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد، العدد ٤، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، جمهورية مصر العربية.

8. الجبوري، مثنى روكان جاسم (٢٠١٩)، تأثير الأبعاد الثقافية في الحوكمة وانعكاسه على إدارة أرباح الوحدات الاقتصادية العراقية والدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، جمهورية العراق.
9. الجربوع، منار منصور، يوسف، حنان محمد إسماعيل البراك، هشام محمد، (٢٠١٩)، أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح "دراسة تطبيقية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد ، المجلد ٣، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
10. الحربي آلاء واصل (٢٠٢١)، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٩، العدد، شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
11. حسن، آية عادل عبد القادر، دعاء ذيب جاسم، عادل حمزة، (٢٠٢١)، أثر مؤشر العائد في الاستثمار بمؤشرات الربحية للمصارف التجارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٦٦ ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جمهورية العراق.
12. حسن، وجدان فالح مهدي جنان (٢٠٢١) دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة الإفصاح المعلوماتي دراسة تطبيقية"، مجلة واريث العلمية، المجلد ٣ ، العدد ٨، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، جمهورية العراق.
13. خليل، علي محمود مصطفى إبراهيم، منى مغربي محمد (٢٠١٣)، تقييم مدى ملائمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) في ضوء قواعد حوكمة الشركات التجارة والتمويل، المجلد ٣٣، العدد ٣، كلية التجارة، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.
14. سكر، مريانا مرزوق متى (٢٠١٨) دور آليات حوكمة الشركات في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، جمهورية السودان.
15. سلطان، وفاء علي، عكار، زينب شلال (٢٠٢١)، تقويم كفاءة الاستثمارات في شركات التأمين "دراسة تحليلية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٥٤، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت جمهورية العراق.

16. صالح، احمد محمد حسين (٢٠٢١)، أثر رأس المال البشري على حوكمة إدارة المعرفة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
17. عبد اللطيف، محمد ناظم، (٢٠٢٠)، تأثير التخصص القطاعي للمدقق في دعم آليات حوكمة الشركات وانعكاسه في الحد من إدارة الأرباح بحث تطبيقي على عينة مختارة من شركات "المصارف" المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية رسالة محاسب قانوني، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.
18. عثمان، قمر أحمد، (٢٠١٦)، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية "دراسة تجريبية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة تشرين الجمهورية العربية السورية.
19. عرفة، نصر طه حسن، (٢٠١٥)، حوكمة الشركات والتحفيز المحاسبي والقرارات المالية: أدلة عملية من البيئة السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٣، كلية التجارة جامعة عين شمس جمهورية مصر العربية.
20. عزيز، بيان صديق، (٢٠٢١) مشاكل القياس والأفصاح عن رأس المال البشري في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة دراسة تحليلية"، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٢٥، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
21. العثماوي، محمد عبد الفتاح محمد ابراهيم، (2008) قياس تكلفة الموارد البشرية: المفاهيم وطرق القياس، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
22. عفانة، عامر حسن علي ، (٢٠١٩)، القياس والأفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف دراسة ميدانية"، اطروحة دكتوراه في المحاسبة، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، جامعة ام درمان، جمهورية السودان.
23. عفيفي، هلال عبد الفتاح، (٢٠١٤)، التأثيرات المباشرة والوسيطة بين حوكمة الشركات، جودة الأرباح، وسياسة التوزيعات النقدية دراسة اختبارية، المجلد ٣٦، العدد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
24. علاوي، محمد حويش خلف، يونس محمد أحمد يونس عبد الكريم، (٢٠١٨)، القياس والإفصاح المحاسبي عن الموجودات غير الملموسة وانعكاساتها في قرارات الاستثمار، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٤، العدد ٤٤ ج ١، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت جمهورية العراق.

25. عمر، رانيا علي عقيلي، (٢٠١١)، نحو إطار مقترح للقياس والأفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على المستوى القومي وأثره على الناتج القومي دراسة نظرية وميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.
26. عواد، أسامة راشد ذياب (٢٠١٩)، أثر حوكمة الشركات وجودة الأرباح على عدم تناظر المعلومات في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
27. عوض الكريم، هاجر فرح محمود (٢٠١٨)، الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات ودورها في الحد من مخاطر الاستثمار بقطاع الاعمال دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، كلية أم درمان الإسلامي، جمهورية السودان.
28. القريشي، خيرية عبد كاظم حسين (٢٠٠٧)، التقييم المالي لرأس المال البشري وأثره في ربحية المنشأة "دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، جمهورية العراق.
29. محسن فؤاد محسن عبد الله سلمان حسين (٢٠٢٠)، علاقة آليات حوكمة الشركات بخاصية عدم تماثل المعلومات المحاسبية وانعكاسها على قرارات الاستثمار، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والمالية، المجلد ١٦، العدد ٥٢ ج ٢، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت جمهورية العراق.
30. مطاوع، سعد عبد الحميد، دكروري، منى ابراهيم، حمادة، رنا محمد الغريب، 2021، أثر الرفاهية المالية على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 2، العدد 1، كلية التجارة، جامعة دمياط، جمهورية مصر العربية.
31. هيبه، سيد شريف عبد الوهاب (٢٠١٧) دور مراقب الحسابات تجاه تقييم الاستثمارات المالية في ظل مشكلات المحاسبة عن القيمة العادلة : دراسة ميدانية رسالة ماجستير ، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Thapa, D. (2010). A Comparative Study on Investment Policy of Joint Venture Banks (Doctoral dissertation, Faculty of Management, Balkumari College, Narayangra).
2. Aksar, M., Hassan, S., Kayani, M., Khan, S., & Ahmed, T. (2022). Cash holding and investment efficiency nexus for financially distressed firms:

The moderating role of corporate governance. *Management Science Letters*, 12(1).

3. Bzeouich, B., Lakhal, F., & Dammak, N. (2019). Earnings management and corporate investment efficiency: does the board of directors matter?. *Journal of Financial Reporting and Accounting*.
4. Cao, Y., Dong, Y., Lu, Y., & Ma, D. (2020). Does institutional ownership improve firm investment efficiency? *Emerging Markets Finance and Trade*.
5. Chaudhry, N.I., & Roomi, M.A. (2010). Accounting for the development of human capital in manufacturing organizations: A study of the Pakistani textile sector. *Journal of Human Resource Costing & Accounting*, Vol. 14 Iss 3.
6. Chichernea, D. C., Petkevich, A., & Zykaj, B. B. (2015). Idiosyncratic volatility, institutional ownership, and investment horizon. *European Financial Management*, 21(4).
7. Elaoud, A., & Jarboui, A. (2017). Auditor specialization, accounting information quality and investment.
8. Lajili, K. (2015). Embedding human capital into governance design: a conceptual framework. *Journal of Management & Governance*, 19(4).
9. Osemene, O. F., Adinnu, P., Fagbemi, T. O., & Olowookere, J. K. (2021). *Corporate Governance and Environmental Accounting*.
10. Omolaye, K. E. & Jacob, R. B. (2017). The role of internal auditing in enhancing good corporate governance practice.